المصدر: الاهرام الاقتصادى
التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٩

البنك الدولى ومياه نهر النيل

فى صحف القاهرة الصباحية تابعت تصريحات الدكتور محمود أبو زيد وزير الرى والموارد المائية خلال الربع الاخير من عام ١٩٩٨ وفى الربع الاول من العام الحالى ١٩٩٩ ، وموضوع الاهتمام والمتابعة هو مصير تجمع تكونيل القائم بين دول حوض النهر العشر، وهو التجميع الذى نشأ عام ١٩٩٢ امتدادا لعمل مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية فى حوض هضبة البحيرات الاستوائية منذ أواخر الأعوام الستينيات والذى امتد نشاطه طوال الاعوام السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن، ومنذ نشأته كان يحظى بدعم وتمويل من البرنامج الانمائى للامم المتحدة والهيئة العالمية للأرصاد الجوية وعدد من الدول المانحة والمؤسسات المالية، وكانت مشاركة دول الحوض فى تكونيل منقسمة بين دول كاملة العضوية ودول بصفة مراقب.

● وطبقا للاتفاقات بين الدول الاعضاء والدول المانحة ذات الاهتمام والتمويل كان آخر موعد لعمل تجمع تكونيل هو ٣١ ديسمبر ١٩٩٨، ومن ثم كان النقاش وتداول الرأى بين وزراء الموارد المائية هو إما استمرار حياة التجمع الحالى وإما انشاء الية بديلة تعطيهم الفرصة المنظمة لاجتماعات دورية وتشاور وتعاون بشرط مشاركة جميع دول الحوض بصفة العضوية الكاملة.

ونظرا لعدم الاتفاق على تجديد تكونيل فقد تم الاتفاق على تنظيم آلية تعاون جديدة.وترتيبا على هذا الاتفاق صار جدول أعمال اجتماعات الوزراء يشمل موضوعين مترابطين أولهما تنظيم الآلية الجديدة، وثانيهما مضمون التعاون باسلوب إعداد قائمة مشروعات مشتركة يتم اختيارها من محتويات ومكونات الخطط التى أعدتها كل دولة فى الحوض ، حيث إن أغلب الدول عندها خطط للتنمية المائية المتكاملة والتى تعبر عن مطالبها وتصوارتها وأولوياتها فى مجال الأمن المائى.

● فى شهر سبتمبر ١٩٩٨ اجتمع وزراء الموارد المائية بحضور ممثلى الدول المانحة والبنك الدولى للاتفاق على قائمة المشروعات والدراسات المشتركة التى رصد البنك الدولى لتمويلها مبلغ (١٠٠) مليون دولار أمريكى ، ولكن الاتفاق بين الوزراء لم يتم بشأن إعداد القائمة والأولويات ، وتأجل الاجتماع على أن تستمر لجنة من الخبراء فى الدراسات والإعداد للمطلوب.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ومن جانب آخر توصل الوزراء الى اتفاق فى اجتماع ديسمبر ١٩٩٨ على تنظيم آلية التعاون من ثلاثة مستويات تنظيمية هى مجلس وزارى يضم جميع وزراء الموارد المائية ويجتمع مرة واحدة سنويا وتكون رئاسته دورية، ولجنة من الخبراء والفنيين والمستشارين تمثل جميع دول الحوض تتولى الدراسات وتقدم التوصيات للمجلس الوزارى بشأن تنفيذ المشروعات والدراسات فى مجال الاستفادة من موارد مياه النيل، وتجتمع اللجنة كل شهرين أو ثلاثة أشهر على الاكثر وأيضا رئاستها الدورية ، والمستوى الثالث هو الأمانة العامة الفنية التى تتخذ من عاصمة او غندا مقرا لها ، ويتبع هذا التنظيم تشكيل مجموعات

عمل وطنية على المستوى الفنى المائى فى داخل كل دولة وتقدم مقترحاتها ودراساتها خاصة فى مجالات خفض الفاقد من مياه النيل وتعظيم الاستفادة منه.

● وفى فبراير ١٩٩٩ عقد الوزراء اجتماعا فى تنزانيا تم الاتفاق فيه على التالى :

- اعتماد أسس التعاون المائى بين دول الحوض وفى مقدمتها الاستخدام العادل لموارد نهر النيل المائية والطبيعية « والمعنى يشمل المياه السطحية والجوفية »

- تشكيل اتحاد من الدول المانحة للمساهمة فى الدراسات وتنفيذ المشروعات المشتركة بموافقة وقيادة البنك الدولى .

- اجتماع المجلس الوزارى فى اثيوبيا فى نهاية مارس الحالى لاستعراض رأى وتوصيات لجنة الخبراء بشأن تفاصيل المشروعات المشتركة المقدمة من جانب مجموعات العمل بالدول العشر.

● العرض السابق يستدعى عددا من التعليقات السياسية هى:

- حركة السياسة المصرية لانشاء آلية للتعاون طبقا للمدخل الفنى والوظيفى هى من مدخل التوفيق والمساعى الحسنة مادام المدخل السياسى للتعاون لا يجد الظروف والاوضاع الملائمة حاليا.

- إن مبادىء وأسس التعاون المائى لا تخرج عن الاطار الوارد فى اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الاغراض غير الملاحية التى اقرتها الامم المتحدة عام ١٩٩٧، والتى تحتوى على مادة تسمح بانضمام منظمات عالمية واقليمية للتكامل الاقتصادى الى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أى اتفاقية قد تتوصل اليها الدول المشاطئة للنهر الدولى كما تقرر مبادىء العدل والانصاف فى عملية التعاون المائى .

- دور البنك الدولى وقيادته هو موضوع يثير القلق ، فقد سبق أن وضع سياسته تجاه المعونات والاستثمار فى مجال مصادر المياه عام ١٩٦٥ ثم أعاد صياغتها عام ١٩٨٥، وفى هذا المجال أشير الى كتاب للدكتور محمود ابو زيد صدر فى القاهرة عام ١٩٩٨ بعنوان المياه مصدر للتوتر فى القرن ٢١، ويقول فيه انه على الرغم من ان البنك الدولى هو مؤسسة مالية تهدف لمساعدة الدول المختلفة، فإنه يخضع للسيطرة والهيمنة من قبل الدول الكبرى ، وان مطبوعات البنك الحديثة تقوم بالترويج لعدد من المفاهيم الجديدة المتعلقة بموضوع التعاون المائى مثل تسعير المياه وانشاء بنك للمياه وبورصة المياه وتوزيع المياه خلال إدارة الطلب وآليات التسعير، كما وضع البنك عدة شروط لمنح القروض والتعامل مع الدول النامية فى مجال المياه، ويرى الكاتب ان البنك الدولى بهذه الاطروحات والبدائل التى يعرضها لايمكن أن يعد طرفا محايدا فى أزمة المياه.. وان التحركات الامريكية فى منطقة هضبة البحيرات الهضبة الاثيوبية فى اطار تقسيم العمل الدبلوماسى والمناطق الفرعية بين الدول الكبرى يجب النظر اليها بحذر شديد.

● بهذه التعليقات ينتقل الموضوع من المستوى الفنى الى المستوى السياسى وصناعة القرار.

● د. عبد الملك عودة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية